لتسجل مستوى تاريخياً عند 62,29 مليار دينار بنهاية يونيو 2026.. لتعزز قدرتها على توفير مصادر تمويل مستقرة تدعم النمو الائتماني وتمويل الأنشطة الاقتصادية

البنوك استقطبت ودائع جديدة بقيمة 6,33 مليارات دينار خلال عام

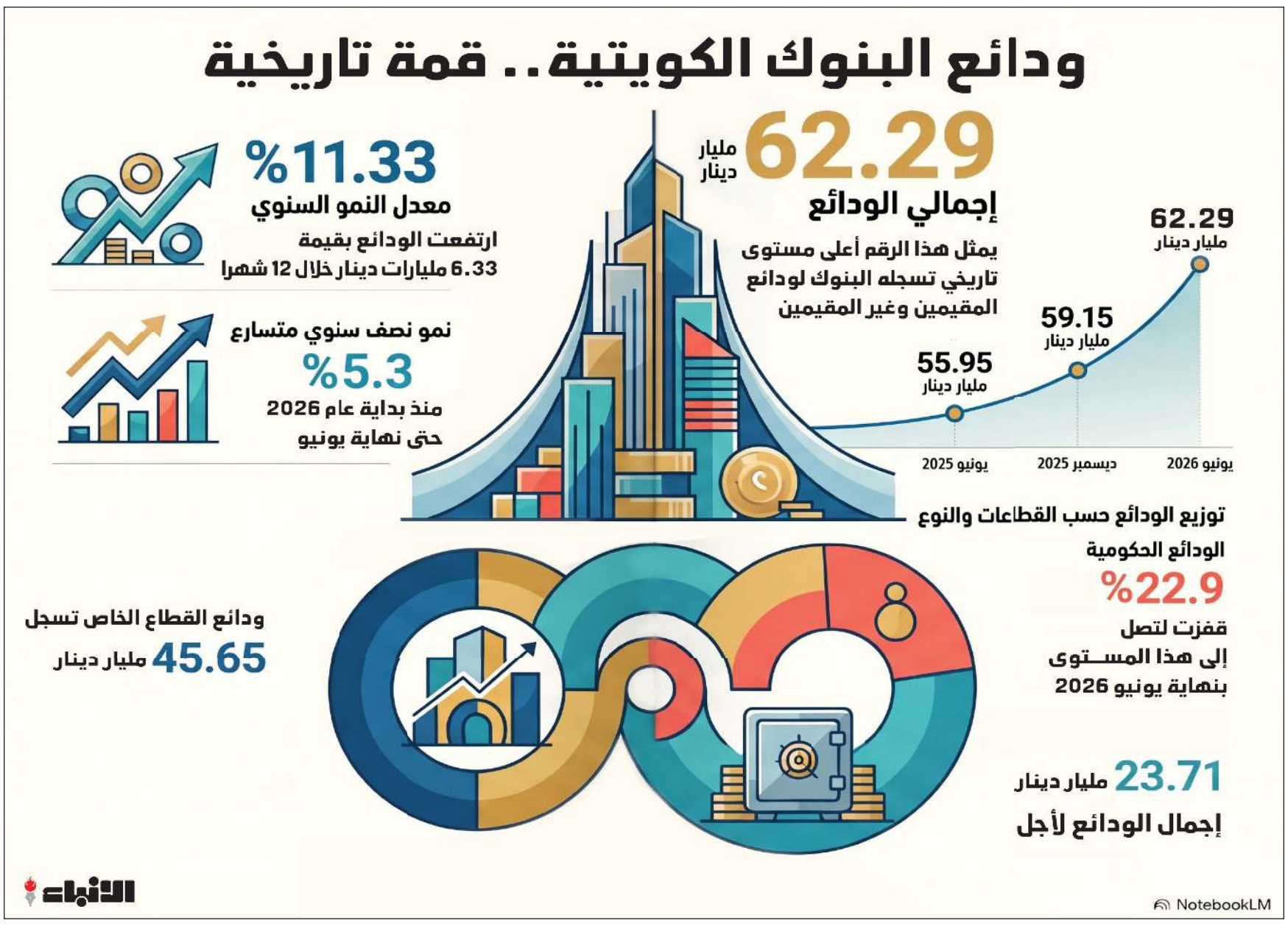

أحمد مغربي

نجحت البنوك الكويتية في توسيع قاعدة ودائعها بوتيرة قوية خلال الاثني عشر شهرا الماضية، بعدما استقطبت 6,33 مليارات دينار ودائع جديدة حتى نهاية يونيو 2026، لترتفع أرصدة ودائع المقيمين وغير المقيمين إلى 62,29 مليار دينار، وهو أعلى مستوى في تاريخ القطاع المصرفي، في مؤشر يعكس استمرار ثقة الأفراد والمؤسسات بالقطاع المصرفي، وتعزيز قدرته على توفير مصادر تمويل مستقرة تدعم النمو الائتماني وتمويل الأنشطة الاقتصادية.

وتظهر بيانات بنك الكويت المركزي أن إجمالي ودائع المقيمين وغير المقيمين ارتفع من 55,95 مليار دينار في نهاية يونيو 2025 إلى 62,29 مليار دينار في نهاية يونيو 2026، بزيادة بلغت 6,33 مليارات دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ 11,33٪، وهو من أعلى معدلات النمو السنوي التي سجلها القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة.

ولم يقتصر النمو على المقارنة السنوية، إذ واصلت الودائع مسارها التصاعدي منذ بداية العام، لترتفع من 59,15 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 إلى 62,29 مليار دينار بنهاية يونيو 2026، محققة زيادة بلغت 3,135 مليارات دينار خلال ستة أشهر فقط، وبنسبة نمو 5,3٪، بما يعكس استمرار تدفق المدخرات إلى البنوك المحلية وتعزيز مواردها التمويلية بوتيرة متواصلة.

ولا تمثل هذه الزيادة مجرد نمو في أرصدة الودائع، بل تعكس اتساع القاعدة التمويلية التي تعتمد عليها البنوك في تمويل عملياتها، بما يمنحها مرونة أكبر في التوسع بمنح الائتمان وتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن تعزيز متانة مراكزها المالية وقدرتها على مواكبة الطلب المتزايد على التمويل. ويؤكد وصول إجمالي الودائع إلى 62,29 مليار دينار أن القطاع المصرفي نجح في تسجيل أعلى رصيد ودائع في تاريخه، مواصلا مسارا تصاعديا يعكس استقرار البيئة المصرفية، وقوة الإطار الرقابي الذي يطبقه بنك الكويت المركزي، إلى جانب استمرار الثقة التي يحظى بها القطاع لدى الأفراد والشركات. وتكشف البيانات أن ودائع القطاع الخاص بلغت بنهاية يونيو 2026 مستوى 45,65 مليار دينار، مقابل 43,781 مليار دينار في يونيو 2025، بزيادة بلغت 1,871 مليار دينار، وبنسبة نمو سنوية 4,27٪. كما ارتفعت مقارنة برصيدها البالغ 45,16 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 بنحو 485 مليون دينار، وبنسبة 1,07٪.

وفي المقابل، سجلت الودائع بالعملات الأجنبية نموا ملحوظا، لترتفع من 6,11 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى 6,3 مليارات دينار بنهاية يونيو 2026.

كما تعكس البيانات استمرار ميل المودعين إلى الادخار طويل الأجل، حيث بلغت الودائع لأجل 23,71 مليار دينار بنهاية يونيو 2026، مقارنة بـ23,4 مليار دينار في يونيو 2025، بزيادة بلغت 309,3 ملايين دينار، وبنسبة نمو 1,32٪، وهو ما يؤكد استمرار اعتماد البنوك على مصادر تمويل أكثر استقرارا لدعم عملياتها.

وفي المقابل، بلغت الودائع تحت الطلب 9,53 مليارات دينار بنهاية يونيو، مقارنة بـ9,75 مليارات دينار قبل عام، بانخفاض بلغ 226,2 مليون دينار، وبنسبة 2,32٪، في دلالة على استمرار انتقال جزء من أموال المودعين إلى الودائع الادخارية والودائع لأجل للاستفادة من العوائد التي تقدمها البنوك.

ويأتي هذا الأداء بالتزامن مع استمرار نمو النشاط الائتماني خلال العام الحالي، وهو ما يعكس نجاح البنوك في تحقيق توازن بين تنمية مصادر التمويل والتوسع في الإقراض، بما يعزز دورها في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات الاستثمارية والتنموية. وقد بلغت ودائع الحكومة بنهاية يونيو 2026 مستوى 5,9 مليارات دينار، مقارنة بـ4,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025، لتسجل نموا نسبته 22,9٪. فيما بلغت ودائع المؤسسات العامة مستوى 10,73 مليارات دينار بنهاية يونيو 2026، مقارنة بـ9,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025، لتسجل نموا نسبته 9,5٪. ويؤكد الأداء المسجل خلال النصف الأول من عام 2026 أن القطاع المصرفي الكويتي يواصل ترسيخ مكانته كأحد أكثر القطاعات المالية متانة في المنطقة، مستندا إلى قاعدة ودائع آخذة في الاتساع، وملاءة مالية قوية، وإطار رقابي متطور، وهو ما يعزز قدرته على مواصلة دعم النشاط الاقتصادي خلال الفترة المقبلة، في ظل وصول الودائع إلى أعلى مستوى تاريخي لأول مرة. تجدر الإشارة إلى أن غير المقيمين في الكويت هم الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، وكذلك الشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة في دولة الكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة أو الجهات المختصة، بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

«أسواق المال» ترصد عملاء عقود الفروقات

علي إبراهيم

دعت هيئة أسواق المال للمشاركة في استبيان حول خدمات التعامل بعقود الفروقات (CFDs) والتسويق لها.

وتعد عقود الفروقات (Contracts for Difference) أدوات مالية مشتقة تتيح للمستثمر المضاربة على ارتفاع أو انخفاض سعر أصل مالي، دون امتلاك ذلك الأصل فعليا.وتستهدف هيئة أسواق المال من خلال الاستبيان بناء صورة شاملة عن واقع خدمات التعامل بعقود الفروقات والتسويق لها في الكويت، وذلك لدعم الدراسات الرقابية والإشرافية وتقييم الممارسات الحالية تمهيدا لدراسة تطوير الأطر التنظيمية المناسبة لهذا النشاط. ويركز الاستبيان على رصد حجم انتشار هذه الخدمات، والجهات التي تقدمها سواء بشكل مباشر أو عبر التسويق لمنصات أجنبية، إضافة إلى تحديد المنتجات المتداولة مثل الأسهم والمؤشرات والعملات الأجنبية والسلع والمعادن والعملات المشفرة، إلى جانب المنصات الإلكترونية المستخدمة وآليات التعاقد مع مزودي الخدمة.

كما يستهدف الاستبيان الوقوف على حجم النشاط من خلال معرفة أعداد العملاء، وأحجام التداول، والإيرادات المتحققة من هذه الخدمات، فضلا عن دراسة نماذج الأعمال المتبعة، واستخدام الرافعة المالية، وآليات إدارة المخاطر، ومدى توفير حماية الرصيد السالب للمستثمرين، وإجراءات تقييم ملاءمة العملاء قبل السماح لهم بالتداول. وفي جانب آخر، تسعى الهيئة إلى استطلاع آراء الشركات بشأن مستقبل تنظيم هذا النشاط، وما إذا كانت ترى ضرورة وضع إطار تنظيمي خاص به، أو فرض قيود على بعض المنتجات أو حتى حظرها، إضافة إلى استطلاع الرأي حول استحداث ترخيص مستقل لممارسة النشاط والرسوم المناسبة له، بما يساعد الهيئة على صياغة إطار رقابي يوازن بين تطوير السوق وتعزيز حماية المستثمرين.

ويتضمن استبيان «أسواق المال» رصد حجم السوق الحالي، وهل توجد شركات تقدم عقود الفروقات مباشرة أم تقتصر على التسويق لمنصات أجنبية، ومعرفة ما الأسواق والمنصات المستخدمة، وما المنتجات المتداولة سواء أسهم، مؤشرات، عملات، معادن، عملات مشفرة وغيرها.

ويتضمن الاستبيان قياس حجم النشاط اقتصاديا بما فيه عدد العملاء، حجم التداول السنوي، مدة الاحتفاظ بالمراكز، والإيرادات الناتجة من فروق الأسعار والعمولات.

البنوك المركزية العالمية اشترت 102 طن ذهب.. في 6 أشهر

العربية: أفادت بيانات مجلس الذهب العالمي بأن البنوك المركزية العالمية اشترت 51 طنا من الذهب في يونيو 2026. وأشارت البيانات إلى أن البنوك المركزية الأكثر نشاطا في عمليات الشراء خلال شهر يونيو الماضي كانت بولندا والصين وأوزبكستان وكازاخستان والأردن، وزادت مشتريات البنوك في جورجيا وغانا بمقدار طن واحد لكل منهما. بالإضافة إلى ذلك، أشار تقرير مجلس الذهب العالمي إلى أن صافي البائعين في ذلك الشهر كانا روسيا 9 أطنان وتركيا طنان. وأشار التقرير إلى أن مشتريات البنوك المركزية من الذهب بلغت 102 طن في النصف الأول من عام 2026، وشملت مشتريات مجموعة واسعة من البنوك المركزية في دول الأسواق الناشئة. ولاتزال بولندا 82 طنا، وأوزبكستان 41 طنا، والصين 40 طنا، وكازاخستان 27 طنا أكبر المشترين في النصف الأول من عام 2026. ومن بين المشترين الصافين الرئيسيين الآخرين، جمهورية التشيك 11 طنا، وسنغافورة 10 أطنان، وتشيلي 8 أطنان، والأردن 6 أطنان، وغانا 6 أطنان. ويشير التقرير أيضا إلى أن تركيا لاتزال أكبر بائع منذ بداية العام 83 طنا، وكذلك روسيا 44 طنا.

ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات الكويتي للمرة الأولى

ارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لدولة الكويت، الذي يقيس أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط، لأول مرة منذ خمسة أشهر، خلال شهر يوليو 2026، إلى 50,8 نقطة، مقابل 46,4 نقطة في الشهر السابق. وأشار هذا الارتفاع، بحسب دراسة شركة إس أند بي جلوبال، إلى تحسن طفيف في أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط مع بداية النصف الثاني من العام. ورغم أن المؤشر كان في النطاق الإيجابي، فإنه ظل أدنى من مستواه المسجل مباشرة قبل اندلاع الحرب في المنطقة في شهر فبراير. وأوضحت الدراسة أن القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الكويت عاد إلى النمو في بداية الربع الثالث من عام 2026، إذ ساهم استئناف الرحلات الجوية في دعم الزيادات المتجددة في الإنتاج والطلبات الجديدة. ومع ازدياد أعباء العمل، وسعت الشركات نطاق أنشطتها الشرائية، واستقرت معدلات التوظيف. وفي الوقت نفسه، ظهرت تطلعات إيجابية للمستقبل لأول مرة منذ اندلاع الحرب في المنطقة. وذكرت الدراسة أن الإنتاج والطلبات الجديدة شهدا زيادات لأول مرة منذ خمسة أشهر. وبحسب التقارير، فقد ساهمت الأسعار التنافسية أيضا في زيادة الطلبات الجديدة، وبالتالي زيادة النشاط التجاري، إلى جانب استئناف الرحلات الجوية. وأشارت تقارير من الشركات إلى أن ظروف السوق لا تزال صعبة نتيجة الصراع في المنطقة، مما يحد من معدلات النمو، فيما استمرت طلبات التصدير الجديدة في الانخفاض، ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع تكاليف الشحن. ورغم أن الانخفاض الأخير كان قويا، فإنه جاء أضعف بكثير مما كان عليه في شهر يونيو، والأبطأ منذ خمسة أشهر. وأدى ارتفاع إجمالي الطلبات الجديدة إلى زيادة الحاجة إلى مستلزمات الإنتاج في الشركات الكويتية غير المنتجة للنفط. ونتيجة لذلك، عاد النشاط الشرائي إلى النمو لأول مرة منذ بدء الصراع، كما أدى ارتفاع عمليات الشراء إلى زيادة ملحوظة في المخزون، إذ أفادت بعض التقارير بأن الشركات حرصت على الاحتفاظ بمخزون كاف لتتمكن من الاستجابة بسرعة لطلبات العملاء. وشهدت مستويات التوظيف استقرارا في شهر يوليو، لتنهي بذلك سلسلة من عمليات تسريح العمال استمرت خمسة أشهر. وقامت بعض الشركات بزيادة التوظيف استجابة لزيادة الطلبات الجديدة، لكن ضعف الطلب في الفترة الأخيرة جعل شركات أخرى مترددة في تعيين موظفين إضافيين. إلا أن هناك بعض المؤشرات على وجود ضغط على الطاقة الإنتاجية، إذ ارتفعت الأعمال المتراكمة لأول مرة منذ خمسة أشهر.

ومع قيام بعض الشركات بزيادة أعداد موظفيها، ارتفعت تكاليف الموظفين لأول مرة منذ شهر فبراير، وإن كان ذلك بشكل طفيف. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار المشتريات بوتيرة ثابتة، مما أدى إلى زيادة أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية. ومن بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج: مواد البناء، والصيانة، والتسويق، والإيجار، والنقل. ووفقا للشركات المشاركة في الدراسة، فإن ارتفاع أسعار النقل كان عاملا رئيسيا في الزيادة الأخيرة في أسعار الإنتاج، إذ ارتفعت أسعار المنتجات والخدمات للشهر السابع عشر على التوالي، ولكن بوتيرة أبطأ من شهر يونيو.

وإلى جانب مساهمته في دعم عودة النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر يوليو، أسهم ارتفاع حركة السفر الجوي أيضا في تعزيز التفاؤل بشأن مستويات الإنتاج خلال الاثني عشر شهرا المقبلة، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب في المنطقة.

ووفقا لأعضاء اللجنة، فإن الأنشطة الترويجية المزمع تنفيذها، إلى جانب التوقعات بارتفاع الطلبات الجديدة، كانت من بين العوامل التي عززت هذه النظرة الإيجابية.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة مقرون الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

عنبر سعيد عنبر مقرون

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون